رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد(1902) السنة الثامنة - الثلاثاء (7) أيلول 2010

اليـــوم في المدى

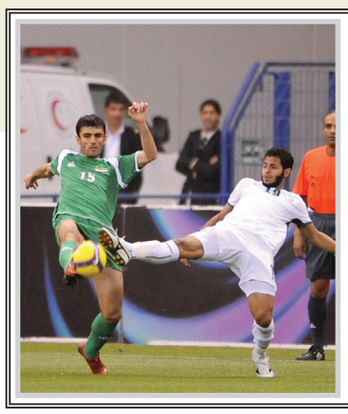

رباعي دهوك يكملون تشكيلة منتخبنا في معسكر اربيل

تفاصيل ص١١

أسعار الملابس المستوردة تشتعل

تفاصيل في ملحق هلا رمضان

مهمة التدريب ستنتقل إلى الخارجية تدريجيا ومكتب للتعاون الأمني بعد ٢٠١١

ديفد رانزل المدى : واشنطن تؤيد حكومة تضم الفائزين الأربعة

بغداد/ علي عبد السادة

أكد الناطق باسم السفارة الاميركية في بغداد، ديفد رانز، ان هدف بلاده الأساس هو تشكيل حكومة تعكس نتائج انتخابات السابع من آذار، لكنه نفى أن يكون البيت الأبيض يؤيد "رؤية محددة" على صعيد تشكيل التحالفات.

وقال رانز، الذي التقته المدى امس الاثنين، إن هدف الولايات المتحدة الاميركية ليس اتخاذ قرارات تخص تشكيل الحكومة بالنيابة عن العراقيين.

"حين نقول نريد حكومة شاملة يعني إننا نريد رؤية الكتل الأربع الرئيسة الفائزة فيها". ويؤكد رانز أن واشنطن لا تدعم أو تشجع مرشحا دون غيره.

رانز قال ايضا أن بلاده عملت مع الأسماء الثلاثة المرشحة لمنصب رئيس الوزراء العراقي، وان لديها الاستعداد للعمل مع أي واحد منهم في حال تم اختياره.

وكانت السفارة الأميركية في العراق جددت في وقت سابق تأكيدها عدم التدخل في مفاوضات تشكيل الحكومة.

وقال رانز إن حكومته لم تطرح أي مقترحات بشأن مساعي تشكيل الحكومة، وأن واشنطن تلتزم موقف الحياد، لكنها ترغب في قيام حكومة تعكس استحقاقات العراقيين الانتخابية.

وبين أن السفير الأميركي الجديد جيمس جيفري سعى ومنذ وصوله إلى العراق إلى تقديم المشورة للقوى السياسية، مؤكدا أن القرار سيبقى عراقيا.

"نحن نؤمن بان الحكومة العراقية يجب أن تشكل قريبا". يقول رانز وهو ينوه إلى خطاب الرئيس الامريكي باراك اوباما في ٣١ آب الماضي الذي شجع فيه العراقيين على الإسراع في تشكيل الحكومة العراقية وتجاوز الخلافات السياسية.

"لدينا العديد من الخطط بخصوص ما سنفعله مع الحكومة العراقية، لدينا اتفاقية الإطار الستراتيجي، وهي الأساس الذي ستبنى عليه العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق، على أصعدة الأمن والاقتصاد والتجارة والثقافة والتعليم والتكنولوجيا والزراعة". ويجد رانز أن هذه المشاريع متوقفة على ظهور حكومة عراقية جديدة. ويضيف:"لدينا العديد من المشاريع لكننا بحاجة إلى شريك لنعمل معه".

وردا على تشكيك أوساط سياسية عراقية وأميركية بحقيقة الانسحاب المسؤول من العراق، قال رانز أن ما جرى في الحادي والثلاثين من آب الماضي لم يكن انسحابا، بل انه تخفيض في عديد القوات الاميركية، وهذا الأخير تم "بطريقة مسؤولة".

"لم نترك العراق، نحن فقط خفضنا قواتنا" هذا ما أشار إليه رانز حين أكد أن قدرة بلاده على تخفيض القوات يعكس تطور ونمو القدرة العسكرية للجيش والشرطة العراقية.

"في الحقيقة القوات العراقية كانت مسؤولة عن الأمن في العراق منذ انسحاب القوات الاميركية إلى القواعد الرئيسة منذ حزيران من العام الماضي". يقول الناطق باسم السفارة ، إن تطور تلك القدرة تزامن مع انخفاض ملحوظ في مستويات العنف.

وكان الرئيس الامريكي أكد في آب الماضي سحب قرابة الـ١٠٠ ألف جندي، فيما بقي نحو ٥٠ ألفا آخرين سيهتمون ببرنامج التدريب للجيش العراقي.

وأعلن اوباما في حينها انتهاء المهمة القتالية الأمريكية في العراق، وقال الرئيس:"لقد انتهت عملية حرية العراق، والآن تقع على عاتق الشعب العراقي المسؤولية الأساسية عن أمن بلاده".

غير أن رانز أشار إلى أن الفترة المقبلة لن تكون سهلة على العراقيين، وانه يتوقع حدوث "خروقات وخلل امني هنا وهناك". ورغم ذلك فانه يؤكد أن الوضع الأمني في الوقت الراهن جيد نسبيا.

وتحدث الدبلوماسي الامريكي عن أن مهمة القوات الاميركية الموجودة في العراق تقديم الدعم والانخراط في برامج التدريب والإسناد، لكنه أوضح أن بلاده مستعدة للقيام بأكثر من ذلك:"نحن جاهزون للتدخل بالتعاون مع القوات العراقية في ما يتعلق بالتهديدات الإرهابية".

وعلى ما يقول رانز فان قوات بلاده لديها أيضا مهمة حماية الاميركيين من المدنيين والدبلوماسيين في العراق.

وعن الدور الامريكي الراهن بعد تخفيض عديد القوات الاميركية، فان برنامج التدريب بدأ بالفعل وهي المهمة الرئيسة للقوات الاميركية، والهدف منها تقوية الجهاز الأمني العراقي إلى حين إتمام الانسحاب، ويوضح رانز في هذا الجانب أن البرنامج المدني لتدريب الشرطة العراقية سيبدأ في العام المقبل، ويقول:"من الممكن أن يشرف على هذا البرنامج اميركيون مدنيون".

ويبدو أن الجدول الزمني لخطة الانسحاب ستوافقه تغييرات على صعيد المهام والمسؤوليات بالنسبة للأميركيين، إذ يقول رانز أن الجيش الامريكي هو الذي يقوم بهذه العملية وسيستمر، لكن بعد الانسحاب في ٢٠١١ سيكون لواشنطن مكتب للتعاون الأمني وهو جزء من السفارة الاميركية.

وعن هذا المكتب يقول رانز:" انه كبير وهو متواجد في سفارات أميركية ببلدان مختلفة من المنطقة كتركيا ومصر".

هدف المكتب هو العمل على تدريب القوات العراقية. لكن برنامج التدريب الحالي تحديدا ما زال تحت سيطرة الجيش الاميركي.

وخلال عام ٢٠١١، وقبل أن تتم عملية الانسحاب، ستهتم الخارجية الاميركية ببرنامج التدريب، وفي هذا الشأن يقول رانز أن الخارجية الاميركية لديها خبرة طويلة في مجال التدريب في أماكن أخرى مثل يوغسلافيا والمكسيك.

وبدا ان الدبلوماسية الاميركية ستستعين في هذا المجال بخبراء في مجال تدريب الشرطة، وهم على كفاءة عالية، كما يقول رانز.

وعلى صعيد تسليح الجيش العراقي فان الناطق باسم السفارة يرى أن أي خطوات في هذا الصدد تحتاج إلى الوقت، غير أن رانز يؤكد أن بلاده ستعمل خلال ذلك على توفير الدعم المطلوب.

ويبدو أن نقاشات تخوضها الإدارة الاميركية حول مسار تطور الجيش العراقي، إنهم يبحثون في النهاية إلى الطريق الذي سيصل إلى الجيش.

ردا على اشاعات تناولتها وسائل الإعلام

الرئيس طالباني: لا مشكلة بيني وبين علاوي

بغداد/ المدى

رداً على ما تناولته بعض وسائل الإعلام بما قد يترك انطباعاً بوجود مشكلة أو التباس في طبيعة العلاقة بين رئيس الجمهورية والدكتور أياد علاوي أوضح طالباني ما يلي:

" نشر في بعض وسائل الإعلام ما قد يوحي بوجود مشكلة بيني وبين أخي الدكتور أياد علاوي الذي أكن له التقدير والاحترام اللائقين به كشخصية وطنية كبيرة لعبت دوراً مشهودا في مقارعة الدكتاتورية.

وإني إذ أنفي وجود أية مشكلة بيننا أعلن مجدداً عن قناعتي بأن الدكتور أياد علاوي يليق به وعن جدارة أي منصب سيادي يكلفه به الشعب أو الأكثرية النيابية.

وسبق لي أن أيدتُ ترشيحه لرئاسة الوزارة في زمن مجلس الحكم وبذلت جهودي لإقناع أخواني بالعمل معه. وأجدد النفي القاطع لما نشر من مزاعم تشكل إساءة لشخص صديقي العتيد الدكتور علاوي.

وكلي ثقة ألا تؤثر هذه الإشاعات المغرضة في العلاقات النضالية المديدة بيننا والتي أحرص عليها حرصاً شديدا.

ولأهمية الموضوع وجدت من الواجب أن أتصدى بنفسي لإيضاح علاقتي بأخي الفاضل دولة الرئيس الدكتور علاوي المحترم.

نفى أنباء عن تخفيف محكومية طارق عزيز

شاهين: الدستور يحظر إطلاق سراح المتهمين بجرائم الإبادة

بغداد / هشام الركابي

أكدت الحكومة العراقية إنها لم تصدر أي عفو او تخفيف للحكم عن المتهمين في قضايا وجرائم ارتكبت بحق الشعب العراقي .

وجاء هذا التأكيد ردا على تصريحات محامي المدان طارق عزيز والذي أوضح فيه بان الحكومة تفكر في إطلاق سراح عزيز لتردي وضعه الصحي.

وكان المحامي بديع عارف قال امس الاثنين إن احد مساعدي رئيس الوزراء نوري المالكي ابلغه بأن الحكومة تفكر بإطلاق سراح موكله بسبب تردي وضعه الصحي.

بيد أن مصدرا حكوميا رفيع المستوى ابلغ "المدى" أن الحكومة لم ولن تطالب بإطلاق سراح المدان طارق عزيز لأنها مؤمنة بان كل من ارتكب جريمة بحق أبناء الشعب فعليه أن يحاسب فضلا عن أن مسالة الاعتقال وإطلاق السراح ليس من اختصاص الحكومة بل هو من اختصاص القضاء العراقي ، والقضاء هو الكفيل في اتخاذ مثل هذه القرارات. و استبعد المصدر المذكور أن يتخذ القضاء قرارا بتخفيف الأحكام او العفو عن المدانين.

وكانت المحكمة الجنائية العليا في العراق حكمت في آب من العام ٢٠٠٩ بالسجن سبع سنوات على المتهم طارق عزيز لدوره في الارتكابات التي حصلت بحق الكرد الفيليين في الثمانينيات.

من جانبه أوضح رئيس المحكمة الجنائية العليا السابق عارف شاهين أن قضية إصدار عفو عن أي متهم يستلزم الحصول على صلاحيات واسعة.

وقال في اتصال مع "المدى" إن تخفيف الأحكام او إصدار العفو بحاجة إلى مطالبة الادعاء العام الحكومة ورئاسة الجمهورية في النظر بالأحكام الصادرة بحق المدان طارق عزيز لكنه أشار إلى أن هذا الموضع سيصطدم بالدستور وما نص عليه.

وأضاف ان الدستور منع إصدار أي عفو او تخفيف في الأحكام عن المدانين من قبل المحكمة الجنائية الخاصة ومحاكم الإرهاب . وتابع ان مثل هكذا قرار لا يمكن اتخاذه بسهولة لان القضية بحاجة إلى إجراء تعديلات على الدستور وأي تعديل بحسب علمي فهو من صلاحيات البرلمان .